Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (3) Issue (1) May(2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

وسائل الضبط الاداري في الظرف الاستثنائية

مدرس دكتور عزيز مصلح حسين علي
الجامعة العراقية- كلية القانون والعلوم السياسة قسم القانون العام

Administrative control measures in exceptional circumstances

Email: tameemi@aliraqia.edu.iq
Asst. Prof. Aziz Muslih Hussein Ali
Aliraqia University
College of Law and Political Science
Public Law Dep.

المستخلص: يتناول هذا البحث وسائل الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية، وهو موضوع حيوي يلامس التحديات التي تواجه الإدارات الحكومية في أوقات الأزمات، مثل الكوارث الطبيعية، الأوبئة، والحروب. يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في استكشاف كيفية استجابة المؤسسات القانونية والسياسية للتقلبات غير المتوقعة، وتقديم تحليل منظم لمستويات التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع. تستخدم المادة كإطار للنقاش حول الضوابط المحددة التي يمكن أن يتخذها الإشراف الإداري لضمان النظام العام والأمن، والاستقرار في أوقات الأزمات.

ينقسم البحث إلى عدة محاور رئيسية، أبرزها تعريف وتصنيف وسائل الضبط الإداري المتاحة، بالإضافة إلى اثر وتحديات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية و تقييم فعالية هذه الوسائل في حماية الحقوق العامة وفرض النظام. الضبط الإداري والتكنولوجيا يعمد البحث إلى تقديم أمثلة على القوانين والتشريعات التي مهدت الطريق لتطبيق وسائل الضبط الإداري بشكل فعال، مع التركيز على أهمية الالتزام بالقانون وضمان الشفافية والمساءلة لضمان عدم استغلال السلطة.

الكلمات المفتاحية: الضبط الاداري, الظروف الاستثنائية, الادارات الحكومية, الكوارث الطبيعية, الاشراف الاداري.

Abstract: This research examines administrative control methods in exceptional circumstances, a vital topic that touches on the challenges facing government administrations during times of crisis, such as natural disasters, epidemics, and wars. The primary objective of this study is to explore how legal and political institutions respond to unexpected fluctuations and to provide a systematic analysis of the levels of social and economic impacts on society. The material serves as a framework for discussion of the specific controls that administrative oversight can take to ensure public order, security, and stability in times of crisis.

The research is divided into several main axes, most notably the definition and classification of available administrative control methods, in addition to the impact and challenges of administrative control in exceptional circumstances, and an evaluation of the effectiveness of these methods in protecting public rights and enforcing order. Administrative Control and Technology: The research presents examples of laws and legislation that have paved the way for the effective implementation of administrative control methods, emphasizing the importance of adhering to the law and ensuring transparency and accountability to prevent abuse of power.

My keywords: administrative control, exceptional circumstances, government departments, natural disasters, administrative supervision.

مقدمة: تعتبر وسائل الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية أحد المفاهيم الجوهرية التي تعكس تفاعل السلطات العامة مع التحديات غير العادية التي قد تواجه الدولة. تتميز هذه الوسائل بقدرتها على تكييف الهياكل الإدارية والممارسات القانونية في سياقات تتطلب إصدار قرارات فورية ومؤثرة، الأمر الذي يتطلب ضبطًا فعالًا لضمان استقرار المجتمعات وأمنها. فبينما تُعتبر الإدارة العادية هي القاعدة في ممارسة السلطة، تصبح الظروف الاستثنائية، مثل الكوارث الطبيعية، الأوبئة، أو الأزمات السياسية، داعيًا محوريًا لتفعيل آليات رقابية وإجرائية غير تقليدية.

تتطلب هذه الظروف تنقيحًا متواصلًا للإجراءات القانونية والتشريعات القائمة، مما يتيح تعزيز سلطات الحكومة بطرق تتماشى مع طبيعة الأزمات التي قد تعصف بالبلاد. يشمل ذلك استخدام تدابير خاصة مثل فرض حالة الطوارئ أو تطبيق قانون الأمن العام، التي تتيح للسلطات فرض قيود على الحريات الفردية لصالح المصلحة العامة. وفوق ذلك، يُعدّ التوازن بين حماية حقوق المواطنين وضمان الأمن والسكينة العامة أمرًا أساسيًا، حيث تصبح تحديات التوظيف الفعّال للمسؤولية الإدارية أكثر وضوحًا.

إن مفهوم الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية يستلزم دراسة معمقة لكل من السياقات التاريخية والقانونية التي تحكم هذه الآليات. وهنا يأتي أهمية الفهم العميق للأحداث الاجتماعية والنفسية التي تطرأ على المجتمعات خلال الأزمات، إذ إن الاستجابات الإدارية لا ينبغي أن تقتصر على الإسراع في تنفيذ السياسات، بل يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا رضا المواطنين وثقتهم في المؤسسات العامة. وهذا يجعل من تطوير وسائل الضبط الإداري ليس مجرد فكرة نظرية، بل ضرورة حتمية تفرضها صعوبات التكيف مع المتغيرات الطارئة، مما يستدعي استراتيجيات مبتكرة تدمج بين الفعالية والمسؤولية لضمان الحد من تداعيات الأزمات وتحقيق الاستقرار المنشود.

اولا: اهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في وسائل الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية في سياق فهم كيفية تكيف نظم الضبط الإداري مع مجموعة من الظروف التي تتسم بعدم الاستقرار والحرج. هذه الظروف يتمثل بعضها في الأزمات الصحية، الكوارث الطبيعية، والاضطرابات الاجتماعية. يُعتبر هذا البحث محورياً ليس فقط لفهم آليات الضبط الإداري نفسها، بل أيضاً لتحليل آثارها المحتملة على المواطنين والدولة. من خلال دراسة وسائل الضبط الإداري التي تُستخدم في هذه السياقات، يتمكن الباحثون وصنّاع القرار من استنتاج أفضل الممارسات والتحديات التي تواجه التنفيذ، مما يساعد على تحسين الاستجابة المستقبلية.

إذا كانت الحكومات تواجه تحديات غير مألوفة في أوقات الأزمات، فإن فعالية آليات الضبط الإداري تُعتبر عاملاً حاسماً في الحفاظ على النظام العام وحماية الحقوق الأساسية. على سبيل المثال، يمكن أن يُؤدي تطبيق إجراءات صارمة، مثل فرض القيود على الحركة أو تنظيم المظاهر العامة، إلى تفادي الفوضى وضمان استقرار المجتمع. ومع ذلك، فإن تحديد النطاق المناسب لهذه الإجراءات والتوازن بينها وبين الحريات الفردية يشكل نقطة حوار مهمة. بالاعتماد على أساليب البحث المنظم، يمكن تقييم القرارات المتخذة في فترات الأزمات، واختبار مدى ملاءمتها وأثرها على المدى البعيد.

ثانيا: مشكلة البحث: تتجلى مشكلة البحث المتعلقة بوسائل الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية في تعقيد العلاقة بين السلطة التنفيذية ومتطلبات النظام العام. أثناء الأزمات، مثل الطوارئ الصحية أو الكوارث الطبيعية، يُعتبر الضبط الإداري وسيلة ضرورية لضمان استقرار المجتمع وحماية أمن الأفراد. لكن هذه الضرورة تطرح تساؤلات حول الحدود الأخلاقية والقانونية التي يجب أن تُحاط بها سلطات الدولة. هل يُمكن منح السلطات التنفيذية صلاحيات استثنائية تتجاوز تلك الممنوحة لها في الظروف الطبيعية؟ وكيف يتم تعزيز هذه الصلاحيات دون التعدي على حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية؟

يبرز من خلال هذه الإشكالية أيضًا التوتر الماثل بين الحاجة إلى السيطرة والرقابة، واستمرار القيمة الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة. فكلما كانت الظروف استثنائية، زادت احتمالات استغلال السلطة، الأمر الذي قد يؤدي إلى الإخلال بمبادئ العدالة والمساواة. من الضروري، إذن، تحديد الآليات والموجهات القانونية التي تكفل عدم تجاوز الحدود المتعارف عليها، بحيث تؤدي وسائل الضبط الإداري إلى نتائج فعالة دون أن تفضي إلى تقويض من هياكل الحكومة الدستورية أو إلحاق الضرر بالحقوق المدنية.

ثالثا: منهجية البحث: تتطلب منهجية البحث في موضوع وسائل الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية اعتماد أساليب تحليلية متعددة توازن بين النظرية والتطبيق. تبدأ المنهجية بتحديد الإشكاليات الرئيسة المرتبطة بالضبط الإداري، مع التركيز على عوامل مثل السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية غير المستقرة. يتضمن ذلك استعراض الأسباب التي تؤدي إلى فرض ضوابط استثنائية، مثل الأزمات الطبيعية أو السياسية التي تستدعي تدخل السلطات لتأمين النظام العام.

تتوزع منهجية البحث بين نوعين رئيسيين من البيانات: الكمية والنوعية. فبينما توفر البيانات الكمية رؤى مستندة إلى إحصائيات تتعلق بفعاليات الضبط الإداري، تتيح البيانات النوعية فهمًا عميقًا للتجارب البشرية والسياسات المفعلة في أوقات الأزمات.

المبحث الاول

مفهوم الضبط الإداري

الضبط الإداري يُعد أحد العناصر الأساسية والمهمة في ممارسة الدولة لسلطتها التنظيمية، حيث يُعبر عن مجموعة شاملة من الآليات والإجراءات التي تتبناها السلطات العامة في سبيل ضمان تنظيم الحياة العامة والحفاظ على النظام العام. يرتكز الضبط الإداري بشكل أساسي على فكرة تحقيق التوازن الدقيق بين حقوق الأفراد واحتياجات المجتمع ككل، مما يتطلب من المؤسسات الحكومية اتخاذ قرارات تتسم بحكمة وموضوعية ودقة عالية عند تطبيق القوانين واللوائح الموضوعة. يتطلب هذا التوازن نوعاً خاصاً من الانضباط المدني الذي يُعرف بالضبط الإداري، والذي يمتد ليشمل التنسيق المستمر والتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة لتحقيق أهداف محددة ومشتركة تعود بالنفع على المجتمع[١].

المطلب الاول:

أهمية الضبط الإداري

الضبط الإداري يمثل العمود الفقري لأي نظام حكومي يتصرف في فترات استثنائية، حيث يضمن استمرار الأعمال والسيطرة على الظروف التي قد تؤدي إلى فوضى أو زعزعة الاستقرار. في هذا السياق، يتضح أن أهمية الضبط الإداري لا تكمن فقط في المحافظة على النظام العام، بل تتعدى ذلك لتشمل تعزيز الاستجابة الفعّالة للأزمات والتحديات غير المتوقعة. من خلال آليات الضبط الإداري، يمكن للحكومة توجيه الموارد المتاحة وتوزيعها بفاعلية، مما يسهم في تسريع إجراءات اتخاذ القرار وتطبيق السياسات اللازمة لحماية المجتمع[٢].

علاوة على ذلك، يلعب الضبط الإداري دورًا حيويًا وهامًا في تنفيذ القوانين والأنظمة التي تُعتمد في الظروف الاستثنائية والصعبة، حيث يكون من الضروري والمهم وجود إطار قانوني مرن وفعال يسمح بالتكيف مع المستجدات والتطورات دون الوقوع في فخ الاستبداد أو الإضرار بحقوق الأفراد والمواطنين. يُظهر التركيز على أهمية الضبط الإداري كيف يمكن تجاوز الأزمات بآليات متناغمة وفعّالة، تمكّن السلطات المختصة من الحفاظ على درجة معينة من الشفافية والمساءلة، مما يدعم بشكل كبير الثقة العامة في مؤسسات الدولة ويعززها. من خلال ذلك، يتمكن الضبط الإداري من تقليل مستوى الفوضى والعشوائية والحفاظ على الأمن الاجتماعي، ويعزز جهود الدولة في إعادة الأنشطة والفعاليات إلى مسارها الطبيعي بشكل سريع وفعال في أسرع وقت ممكن[٣].

المطلب الثاني:

وسائل الضبط الإداري

تتعدد أنواع وسائل الضبط الإداري التي تستخدمها السلطات لتحقيق النظام العام والحفاظ على الأمن والاستقرار في الظروف الاستثنائية التي تمر بها المجتمعات. ويمكن تصنيف هذه الوسائل بشكل رئيسي إلى وسائل متنوعة تتعلق بالتحكم في الأفراد وتحكيم الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب تنظيم التجمعات العامة وإجراءات الطوارئ المتبعة. يعكس تنوع هذه الوسائل المرونة الكبيرة التي تتمتع بها الإدارة وقدرتها الفائقة على التكيف مع التحديات المختلفة والمتغيرة التي قد تواجه المجتمع في أوقات الأزمات. سواء كانت هذه التحديات ناتجة عن أزمات اقتصادية خانقة، أو حالات طوارئ طبيعية غير متوقعة، أو حتى أوبئة صحية تهدد حياة الناس وسلامتهم العامة[٤].

النوع الاول:

الوسائل القانونية

تستند الوسائل القانونية في إدارة الضبط الإداري إلى إجراءات تُستخدم لتنظيم العلاقات العامة في الأوقات الاستثنائية. تشمل هذه الوسائل تفعيل الأحكام القانونية الطارئة، كاستجابة للكوارث الصحية أو الطبيعية، مما يمنح السلطات المختصة صلاحيات استثنائية لاتخاذ قرارات سريعة وفعالة. ولكن يجب ممارسة هذه الصلاحيات وفق مبادئ العدالة وحقوق الإنسان لتجنب الإضرار بالحرّيات الفردية(٥).

ثانيًا، يُعتبر الطلب المقدم من قبل السلطات القضائية أو الإدارية إقرارًا قانونيًا يرتبط بقرارات معينة عددًا من الوسائل القانونية المهمة للغاية. فعند اتخاذ إجراءات استثنائية تتعلق بالتجمعات أو الحركة العامة، يتعين على الحكومات أن تقوم بتبرير هذه الإجراءات بشكل قانوني وموضوعي، مما يُعزز من شرعية القرارات المتخذة ويُثبّت الثقة في النظام القانوني. هذا التوازن الدقيق بين السعي الدائم نحو الحفاظ على النظام العام وبين الحفاظ على حقوق الأفراد والمواطنين يتطلب رقابة مستمرة ومراجعة قانونية منتظمة، حيث يسمح ذلك للأفراد بالطعن في القرارات عبر القنوات القضائية المتاحة لهم، ويُعزز من مبدأ شفافيتهم وحقهم في الدفاع عن مصالحهم(٦).

النوع الثاني:

الوسائل الإدارية

تتطلب الظروف الاستثنائية والمتغيرة التي نعيشها في العالم الحالي تحولات ملحوظة ومهمة تتعلق بوسائل الضبط الإداري، حيث يُعتبر هذا النوع من الضبط واحداً من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات بشكل رئيسي لتحقيق النظام والانضباط في الأوقات الصعبة التي تسود فيها التهديدات المرتفعة والتحديات المتزايدة والمتنوعة. إن الوسائل الإدارية تُعبر عن مجموعة واسعة من الاستراتيجيات والأدوات الفعالة التي تهدف بشكل أساسي إلى تطبيق السياسات العامة وضمان الامتثال للوائح والتوجيهات التي تُحددها السلطات المعنية(٧).

وهذا يُعكس بوضوح أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الوسائل في عملية بناء واستدامة نظام إداري فعال، بما يضمن النجاح التحقيقي للأهداف المرصودة والمخططة مسبقاً. في إطار الظروف الطارئة التي يشهدها العالم اليوم، يمكن أن تتطور هذه الوسائل بشكل إبداعي وشامل لتتكيف مع المتطلبات الضرورية للوضع الراهن. سواء كانت هذه المتطلبات تتعلق بالتهديدات الأمنية المحتملة أو بالأوبئة التي تؤثر بشكل كبير على الصحة العامة، أو حتى الكوارث الطبيعية التي تتطلب استجابة سريعة وفعالة من مختلف الجهات ذات الصلة. وهذا يعكس مرونة المؤسسات وقدرتها الاستثنائية على مواجهة الأزمات بكفاءة وفاعلية، (٨).

النوع الثالث:

الوسائل الأمنية

تتضمن الوسائل الأمنية مجموعة شاملة من التدابير والإجراءات المتسقة مع متطلبات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية، حيث تلعب هذه الوسائل دورًا محوريًا وأساسيًا في تعزيز الأمن العام والحفاظ على النظام العام في الدولة. تعتبر هذه الوسائل ضرورية للغاية لمواجهة الأزمات الطارئة بكفاءة، حيث تتطلب استجابة سريعة ومنظمة وفعالة لضمان سلامة المواطنين وحمايتهم من أي مخاطر محتملة. يُفترض أن تكون تدابير الحماية هذه ليست مجرد ردود فعل سريعة وعفوية على الأزمات، بل استراتيجيات شاملة ومدروسة تُنظم بطريقة تسمح بتحقيق تكامل وتعاون بين مختلف أجهزة الدولة والمجتمع المدني، بما يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار والأمان في البلاد(٩).

تستند الوسائل الأمنية إلى مجموعة من الأسس القانونية والمبادئ الأخلاقية الهامة، حيث تُعتبر شرعية القوة المستخدمة في تأمين النظام من العوامل الأساسية والمهمة لنجاح هذه الإجراءات. من بين الوسائل المتبعة، يمكن الإشارة بوضوح إلى تعزيز ورفع وجود القوات الأمنية في الأماكن العامة والمناطق الحيوية، وتنفيذ عمليات المراقبة والتفتيش بصورة دورية ومنهجية، وكذلك فرض أحكام الطوارئ التي تمنح السلطات صلاحيات استثنائية وضرورية للمحافظة على النظام العام وحماية المواطنين. يمتد نطاق هذه الوسائل إلى التنسيق المثمر بين مصالح مختلفة، بما في ذلك وزارة الداخلية، وأجهزة الأمن بمختلف تخصصاتها، وكذلك المجتمع المحلي، [١٠].

النوع الرابع:

الوسائل الاقتصادية

تعتبر الوسائل الاقتصادية أداة رئيسية وضرورية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتنظيم النشاط الاقتصادي بشكل فعّال، خصوصًا في أوقات الظروف الاستثنائية التي قد تطرأ على الأسواق. يُعَدُّ التدخل الحكومي في السوق إحدى الطرق الفعالة والناجعة لضبط النشاط الاقتصادي والتحكم فيه، حيث يمكن للحكومات استخدام سياسات مالية متنوعة وأساليب Monetary-Policy تتضمن تغيير معدلات الفائدة أو تنفيذ مجموعة من برامج الإنفاق العام لتعزيز النمو والازدهار. تجسد هذه السياسات رغبة الحكومات في تحقيق توازن سليم بين الطلب والعرض، بالإضافة إلى توفير الاستقرار في الأسعار والتوظيف بشكل مستدام. على سبيل المثال، يمكن أن يُعتمد خفض معدلات الفائدة خلال الأزمات لتعزيز السيولة اللازمة في الأسواق المالية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي دعم عجلة الاقتصاد وتحفيز النمو[١١].

علاوة على ذلك، تُعتبر الموارد الاقتصادية، مثل التحفيزات المالية والمساعدات الحكومية، أدوات فعالة للغاية لمواجهة الأزمات الاقتصادية المتعددة والمتنوعة التي قد تنشأ. إذ يتم تخصيص استثمارات استراتيجية مهمة في قطاعات حيوية للغاية، مثل البنية التحتية والخدمات الصحية، وذلك بغية دعم وتحفيز عملية التعافي الاقتصادي والتخفيف الملحوظ من آثار الأزمات المالية والاجتماعية على المواطنين والمجتمعات.[١٢].

المبحث الثاني

اثر تحديات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية

تواجه آليات الضبط الإداري مجموعة من التحديات الفريدة والحرجة خلال الظروف الاستثنائية والمُعقدة، مثل الأزمات الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات، وكذلك الطوارئ الصحية كالأوبئة، أو الأوضاع الاجتماعية المتوترة التي قد تخرج عن السيطرة. تتطلب هذه الظروف استجابات سريعة وفعالة من السلطات المحلية والوطنية على حد سواء، ولكن هذه الاستجابات قد تعترضها عقبات متعددة ومعقدة. واحدة من هذه العقبات تتمثل في ضرورة توازن الحقوق المدنية مع الحاجة الماسة إلى الأمن والنظام العام. ففي ظل حالة الطوارئ، يمكن أن يتعرض الأفراد لقيود صارمة على حرياتهم الشخصية، مما يثير قضايا قانونية وأخلاقية خطيرة تتمحور حول حدود صلاحيات الدولة، وأهمية حماية الحريات الأساسية التي يجب على الحكومة أن تراعيها بعناية. كلما زادت الضغوط الاجتماعية والسياسية، زاد خطر تجاوز السلطات لإجراءات الضبط الإداري الإيجابية، مما يعزز من حالة الانقسام بين المواطنين ويفتح المجال لإمكانية سوء الاستخدام بشكل أكبر، وبالتالي يتطلب الأمر التفكير بعناية حول كيفية تحقيق توازن بين الحاجة إلى الأمن والحقوق الفردية[١٣].

المطلب الاول:

أثر الضبط الإداري على الحقوق الفردية

الضبط الإداري هو نظام يُستخدم من قبل السلطات الحكومية بهدف تنظيم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وقد يزداد استخدامه في ظل الظروف الاستثنائية، مثل الأزمات الصحية أو الكوارث الطبيعية. ومع ذلك، فإن هذه الوسائل، رغم ضرورة تنفيذها للحفاظ على النظام والأمن العام، قد تُفرِّط في بعض الأحيان بحقوق الأفراد الأساسية. إن التوازن بين الحاجة إلى الضبط الإداري وحماية الحقوق الفردية يُعد تحديًا كبيرًا، يتطلب تحليلًا دقيقًا لأثر هذه السياسات على الحريات الأساسية[١٤].

تتمثل أحد أبرز الآثار السلبية للضبط الإداري على الحقوق الفردية في تآكل بعض الحريات المدنية، مثل حرية التجمع، التعبير، والتنقل. على سبيل المثال، قد تؤدي إجراءات الحجر الصحي إلى تقييدٍ صارم على حركة الأفراد، مما يلحق الضرر بحقهم في التنقل بحرية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تُستخدم بعض السلطات الضبط الإداري كذريعة لتبرير الانتهاكات، مثل مراقبة الأفراد أو ضبط النشاطات على الشبكات الاجتماعية، مما يعيق حرية التعبير ويزيد من الشعور بالخوف بين الأفراد. في العديد من الحالات، قد يؤدي ذلك إلى ثقافة من الرقابة الذاتية، حيث يتحمل الأفراد تبعات عدم توافق تصرفاتهم مع توجهات الحكومة ا[١٥].

المطلب الثاني:

تحديات تطبيق الضبط الإداري خلال الأزمات

تشير دراسة حالات تطبيق الضبط الإداري خلال الأزمات إلى كيفية استجابة الحكومات والسلطات المحلية للتحديات غير الاعتيادية عبر آليات الضبط الإداري. تتبنى هذه الآليات هيكليات مرنة تهدف إلى ضمان استمرارية النظام وحماية المصلحة العامة. في ظل الظروف الاستثنائية، يتم تسريع الإجراءات الإدارية وتكثيف التعاون بين مختلف الجهات الحكومية. على سبيل المثال، خلال جائحة COVID-19، اعتمدت العديد من الدول استراتيجيات صارمة مثل فرض حظر التجول، وتنظيم حركة الأفراد، وتسريع إجراءات الرقابة الصحية. هذه التدابير، رغم كونها ضرورية، أثارت تساؤلات حول التوازن بين حقوق الأفراد والقيود المطبقة لحماية الصحة العامة[١٦].

من خلال تحليل التجارب المختلفة، يتضح أن فعالية الضبط الإداري خلال الأزمات تتأثر بعوامل متعددة، تتضمن اعتماد السلطات على البيانات والمعلومات التنبؤية لدعم اتخاذ القرار، ومدى انسجام هذه القرارات مع توقعات المجتمع وثقافته. كما تلعب الشفافية دورًا محوريًا، حيث تؤثر المعلومات المتاحة (أو عدم توفرها) على الثقة العامة في إجراءات الضبط الإداري. على سبيل المثال، في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية أو الأوبئة، غالبًا ما يتطلب الأمر الاتصال الفوري مع الجمهور لشرح التدابير المتخذة والأسباب الكامنة وراءها، مما يسهل الامتثال ويساهم في تخفيف الأزمات[١٧].

الفرع الاول:

الضبط الإداري في الأزمات الصحية

تتطلب الأزمات الصحية، مثل تفشي الأوبئة والأمراض المستوطنة، استجابة فورية وفعّالة من قبل الحكومات والهيئات المعنية لضمان سلامة المجتمع وصحة الأفراد. يتمثل الضبط الإداري في هذه الظروف الاستثنائية في مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تهدف إلى تنظيم السلوكيات وتوجيه الموارد بشكل يساهم في احتواء الأزمة. تشمل هذه الإجراءات فرض القيود على التجمعات العامة، وإغلاق المؤسسات التعليمية، وإصدار توجيهات صحية تساهم في تعزيز السلوكيات الوقائية مثل ارتداء الكمامات والتباعد الاجتماعي[١٨].

يعتبر التنسيق المسبق بين الوزارات والمؤسسات الصحية أحد العناصر الأساسية في تطبيق الضبط الإداري أثناء الأزمات الصحية. هذا التنسيق يسمح بتحديد الأدوار والمسؤوليات وتوزيع المهام بحيث يتم التعامل مع الوضع بشكل جماعي وأسرع. على سبيل المثال، يمكن أن تُسهم الأسرة الطبية، بالتعاون مع السلطات المحلية، في تطوير استراتيجيات للحد من انتشار العدوى من خلال تنظيم الحملات التوعوية وتوفير

الرعاية الصحية اللازمة للمصابين. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الضبط الإداري التواصل الفعّال مع المجتمع، حيث إن توفير المعلومات الدقيقة والمحدثة حول الوضع الصحي العامة يمكن أن يسهم في تحفيز المواطنين على الالتزام بالتدابير الصحية المتخذة(١٩).

الفرع الثاني:

الضبط الإداري في الأزمات الاقتصادية

تُعد الأزمات الاقتصادية من الظواهر المعقدة التي تحتّم على الأساليب الإدارية التكيّف والتطور لتلبية الاحتياجات المتزايدة في ظل هذه الظروف الاستثنائية. الضبط الإداري في الأزمات الاقتصادية يُشير إلى الآليات والسياسات التي تنتهجها الدول والمؤسسات لضمان استقرار السوق وتخفيف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية. يبرز هنا دور القوانين واللوائح، التي تشكّل الإطار القانوني لضبط حركة الاقتصاد، من خلال تنفيذ إجراءات تضمن سلامة الأسواق وضبط الأسعار، مما يساعد على تجنب التضخم وحالات الندرة(٢٠).

يستند الضبط الإداري في الأزمات الاقتصادية إلى تقنيات متعددة تتضمن منظمات الرقابة المالية، والبنوك المركزية، واستخدام أدوات السياسة النقدية، مثل تخفيض الفوائد أو تعديل أسعار الصرف. يساهم ذلك في تحقيق التوازن المطلوب بين الطلب والعرض، مما يسهم في استقرار العملة المحلية ويعزز الثقة بين المستثمرين والمواطنين(٢١).

الفرع الثالث:

الضبط الإداري في الأزمات السياسية

تعتبر الأزمات السياسية من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية، إذ تمثل فترات حرجة تشهد توترات سياسياً واجتماعياً، ما يفرض إعادة تقييم استراتيجيات الضبط الإداري المتبعة. في هذه السياقات، تجسد وسائل الضبط الإداري آلية أساسية للحفاظ على النظام والاستقرار، حيث تتطلب الظروف الاستثنائية اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة تتناسب مع طبيعة التهديدات أو الاضطرابات. يتضمن هذا الضبط الإداري توظيف موارد الدولة بشكل فعّال، وتفعيل السلطة التنفيذية بطرق قانونية تضمن معالجة الظروف الطارئة دون المساس بحقوق المواطنين أو الحريات العامة(٢٢).

تتضمن آليات الضبط الإداري في الأزمات السياسية عادةً تعزيز الرقابة الحكومية على المؤسسات والهيئات العامة، وهو ما يسهم في garantir تنفيذ السياسات المؤقتة التي تهدف إلى تجنب الفوضى. وقد تلجأ الحكومات إلى فرض إجراءات استثنائية، مثل حظر التجول أو تطبيق حالة الطوارئ، لإتاحة الوقت والموارد اللازمة للتعامل مع الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتطلب الأزمات السياسية خلق شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني، ما يسمح بتوسيع قاعدة الدعم الشعبي ومراقبة الأداء الحكومي، مما يعزز ثقة الجمهور في القدرة على التغلب على الأزمات واستعادة الاستقرار(٢٣).

الفرع الرابع:

الضبط الإداري في حالات الطوارئ

يشير الضبط الإداري في حالات الطوارئ إلى الأساليب والتدابير التي تتخذها السلطات العامة لضمان النظام العام والأمن خلال الظروف غير العادية، مثل الكوارث الطبيعية، الاضطرابات الاجتماعية، أو الأوبئة. تختلف هذه التدابير في مدى شدتها وطبيعتها بحسب نوع الطوارئ، حيث تتسم بالمرونة التي تتيح استجابة سريعة وفعالة للتحديات التي تواجه المجتمع. يشمل الضبط الإداري في هذا السياق مجموعة من الأدوات القانونية والإدارية، مثل إعلان حالة الطوارئ، فرض قيود على التجمعات، أو حتى مشاركة السلطات العسكرية في العمليات الأمنية(٢٤).

تعدُّ حالات الطوارئ اختبارًا لمؤسسية الضبط الإداري، حيث يتعين على الحكومات موازنة الحاجة إلى الأمن العام مع الحفاظ على حقوق الأفراد. يتطلب ذلك وضع أطر قانونية واضحة تحدد صلاحيات السلطات الزمنية والمكانية، وكذلك الضوابط اللازمة لمنع التجاوزات. على سبيل المثال، في أعقاب الأوبئة، يمكن أن تشمل التدابير فرض الكمامات أو إجراءات التباعد الاجتماعي، مما يفترض تفاعلًا بين مختلف الوكالات الحكومية، مثل وزارة الصحة ووزارة الداخلية، لضمان تطبيق السياسات بشكل متكامل وفعال[٢٥].

المبحث الثالث

التقييم والرقابة على وسائل الضبط الإداري

تعتبر عملية التقييم والرقابة على وسائل الضبط الإداري أداة حيوية لضمان فعالية الأنظمة والآليات المعتمدة أثناء الظروف الاستثنائية. تهدف هذه العملية إلى مراجعة مدى تحقيق الأهداف المرسومة، وضمان توافق الآليات المستخدمة مع المبادئ القانونية والأخلاقية. يتطلب ذلك وضع معايير دقيقة للتقييم، تشمل الأداء والكفاءة والشفافية. فعمليات التقييم ليست مجرد قياس للنتائج فقط، بل تتضمن أيضًا تحليلًا للممارسات والمناهج المعتمدة في التنفيذ، مما يقدم رؤية شاملة حول ما إذا كانت وسائل الضبط الإداري قد حققت أهدافها المنشودة أم لا[٢٦].

تستلزم الرقابة الفعالة على وسائل الضبط الإداري وجود هياكل تنظيمية واضحة ومستقلة. تتضمن الرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء، حيث تلعب الهيئات المستقلة دورًا مهمًا في إجراء تقييمات موضوعية للأداء، والتأكد من أن الإجراءات المتبعة تتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها. من الضروري تعزيز قدرات المراقبة هذه من خلال التحليل المستند إلى البيانات، مما يساعد في التعرف على الفجوات وتحليل العوائق التي قد تعترض تطبيق الوسائل الفعالة. تساهم التقييمات الدورية والمستمرة في تطوير الآليات وضمان تحسينها لتلبية التحديات المتغيرة في الظروف الاستثنائية[٢٧].

إضافةً إلى ذلك، يُعتبر إشراك أصحاب المصلحة أمرًا جوهريًا في عملية التقييم والرقابة، حيث أن تضمين وجهات نظر المجتمع المحلي والهيئات ذات العلاقة يسهم في تقديم صورة أكثر شمولية عن فعالية الضبط الإداري. من الضروري أيضًا أن يتضمن نظام التقييم آليات لتقديم التغذية الراجعة، مما يسمح بتكييف السياسات والإجراءات بناءً على الملاحظات المستخلصة. لذا، فإن التقييم والرقابة على وسائل الضبط الإداري لا يمثلان مجرد ضرورة إدارية، بل أداة استراتيجية تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة الفعالة، مما يدعم استجابة أكثر نجاعةً لتحديات الظروف الاستثنائية[٢٨].

المطلب الاول:

دور المجتمع المدني في دعم الضبط الإداري

يلعب المجتمع المدني دوراً محورياً في دعم الضبط الإداري، خصوصاً في الظروف الاستثنائية التي تتطلب نهجاً مرناً وشاملاً لإدارة الأزمات. يكون المجتمع المدني بمؤسساته ومنظماته جزءاً أساسياً من النسيج الاجتماعي، مما يمكنه من الاستجابة بفعالية لاحتياجات المجتمع وتحقيق التوازن بين الأهداف العامة والتطلعات الفردية. من خلال تعزيز القيم المدنية، والمشاركة الشعبية، والشفافية، يعمل المجتمع المدني على تعزيز فعالية الضبط الإداري، حيث يسهم في بناء الثقة بين السلطات الحكومية والمجتمعات المحلية، مما يساعد في تسهيل تنفيذ السياسات وكسب التأييد اللازم[٢٩].

تتخذ هذه المساهمة في أشكال متعددة تشمل القيام بدور الوسيط بين السلطات التنفيذية والمواطنين، ورفع مستوى الوعي بالقوانين والسياسات العامة. يتيح هذا العمل التعاون مع المؤسسات الحكومية لتقييم مدى فعالية الإجراءات المتخذة والبحث عن حلول مبتكرة لمشكلات معقدة.

بفضل هذه الشراكات، يمكن للمجتمع المدني تقديم مشورة قيمة تساهم في تحسين الاستجابات الطارئة وتقديم الدعم في حالات الكوارث أو الأزمات الصحية. وفقاً لذلك، تتعزز قدرات الضبط الإداري من خلال استغلال المعرفة المحلية والموارد المتاحة بفضل حشد المجتمع[٣٠].

علاوة على ذلك، يمثل المجتمع المدني نقطة انطلاق في تعزيز حقوق الفرد وحمايتها خلال الفترات العصيبة. حيث يمكنه رصد النشاطات الإدارية والتأكد من عدم تجاوز الحدود المرسومة لحقوق الإنسان. من خلال نشر المعلومات وتحفيز الحوار المجتمعي، يستطيع المجتمع المدني أن يساهم في ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد والمساءلة، مما يعزز من استقرار النظام الإداري. ويتحقق هذا من خلال برامج توعية وورش عمل تهدف إلى إشراك المواطنين وتعزيز ثقافة المشاركة، مما يساعد على تجميع الجهود وتوجيهها نحو تعزيز فعالية الضبط الإداري في ظل الظروف الاستثنائية[٣١].

المطلب الثاني:

التعاون الدولي في مجال الضبط الإداري

يمثل التعاون الدولي في مجال الضبط الإداري أحد الاستراتيجيات الحيوية التي تسهم في تعزيز فعالية نظم الإدارة العامة، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تواجهها الدول. يتجلى هذا التعاون من خلال تبادل الخبرات، المعرفة، وأفضل الممارسات، مما يساهم في تطوير آليات رقابة فعّالة تسهم في تحقيق الأهداف المرجوة. من خلال اتفاقيات التعاون مثل تلك التي تبرمها المنظمات الدولية أو الإقليمية، يتمكن الدول من التنسيق في مواجهة التحديات المشتركة، سواء كانت مرتبطة بالأزمات الصحية، البيئية، أو حتى الخطر الأمني[٣٢].

تتطلب الظروف الاستثنائية الاستجابة السريعة من قبل الحكومات، مما يدفعها إلى تعزيز التنسيق المشترك في تنفيذ سجل الضبط الإداري، والذي يشمل القوانين والسياسات التي تهدف إلى حماية المصلحة العامة. تعتمد هذه الجهود أيضًا على منصات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، التي تتيح للدول مشاركة بياناتها والتحليل المشترك للأزمات. على سبيل المثال، في الأزمات الصحية كجائحة كوفيد-١٩، تم التنسيق بين الدولة المختلفة لضمان توفر الموارد وتوزيع اللقاحات بشكل عادل[٣٣].

يعد هذا التعاون الدولي مناسبا أيضًا لتطوير معايير عالمية في الضبط الإداري، مما يعزز من قدرة الأنظمة الوطنية على الاستجابة لأية حوادث أو اضطرابات. ويستلزم بناء الثقة بين الدول بعض الآليات مثل الاجتماعات الدورية، ورش العمل، وتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي. هكذا، يتحقق التوازن بين السيادة الوطنية والاحتياجات العالمية، مما يسهم في إنشاء بنية تحتية قانونية وإدارية أكثر مرونة لمواجهة التحديات المستقبلية[٣٤].

المطلب الثالث:

التوجهات المستقبلية للضبط الإداري

في ظل التغيرات المستمرة التي تطرأ على البيئات المجتمعية والسياسية، يظهر ضرورة إعادة النظر في آليات الضبط الإداري لتتوافق مع تلك الأبعاد المتجددة. تتجه الأنظار نحو تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرار كأحد الاتجاهات المستقبلية الأساسية. إن فتح قنوات التواصل بين الهيئات الإدارية والمواطنين من شأنه أن يساهم في بناء الثقة وتعزيز التعاون، مما يعزز فعالية الضبط الإداري في مواجهة الأزمات والتحديات المتزايدة. علاوة على ذلك، فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة، يمكن أن يحسّن من كفاءة الإجراءات الإدارية، حيث تتيح هذه الأدوات القدرة على رصد الأنماط وتوقع التحديات قبل حدوثها[٣٥].

كما ينبغي التركيز على الابتكار في أدوات الضبط الإداري وذلك لمواكبة المستجدات العالمية المتزايدة والمتغيرة، من خلال تطوير استراتيجيات فعّالة تُحقق الأهداف المستدامة وتُقوي التفاعل الإيجابي والمثمر بين الإدارات العامة والمواطنين بكافة فئاتهم وأعمارهم. وفي هذا السياق، يمكن

أن يتضمن ذلك اعتماد نماذج أكثر مرونة تتلاءم وتتوافق مع الظروف المتطورة والمتغيرة، وبشكل خاص للتعامل بفاعلية مع الأزمات التي قد تطرأ على الساحة. من المهم للغاية أن نركز على ضرورة تحسين استجابة النظام الإداري للتغيرات السريعة والمتلاحقة التي نعيشها اليوم، في مختلف مجالات الحياة اليومية، بما في ذلك الصحة والتعليم والاقتصاد والتكنولوجيا. وبالتالي، يعدّ تطوير استراتيجيات مرنة وشاملة للضبط الإداري أمراً أساسياً ولا غنى عنه، وذلك للتمكن من معالجة القضايا المعقدة والتحديات الحالية بطريقة مستدامة تتوافق مع المتغيرات الجديدة والمتسارعة التي نحن بصددها. يتطلب هذا التحول الحقيقي الوصول إلى التكامل الفعّال بين كافة فئات المجتمع بشكلٍ شامل ومستمر، حيث يجب أن يكون هناك التزام راسخ ونهج شامل يسعى بجدية وبصورة متكاملة إلى تحقيق العدالة، والمساواة، والمشاركة المجتمعية الفعّالة، مع الترحيب بمختلف الأفكار والآراء وأصوات المواطنين بطريقة توظف البناء والمشترك[٣٦]. [٣٧].

المبحث الرابع:

الضبط الإداري في التشريعات العامة

يعتبر الضبط الإداري في التشريعات العامة من العناصر الأساسية التي تساهم في تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين، إذ يعمل كآلية لضمان تفعيل القوانين والنظم المرعية. يُعرَّف الضبط الإداري بأنه مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطة الإدارية لأجل حماية النظام العام، سلامة المجتمع، وحقوق الأفراد. في هذا السياق، تتطرق العديد من القوانين إلى آليات الضبط الإداري، مع تسليط الضوء على ضرورة وجود موازنة بين الصالح العام وحقوق الأفراد [٣٨].

في سياق الظروف الاستثنائية، تمثل التعديلات التي تُعتمد على التشريعات العامة للاستجابة لهذه الحالات تغييرًا حيويًا. يرتكز هذا على فرض قيود معينة لتحقيق الحماية العامة، ومع ذلك يتعين على هذه التدابير أن تراعي الحفاظ على الحريات الفردية وعدم انتهاك الحقوق الإنسانية. من الضروري فهم كيفية تفاعل هذه العناصر مع بعضها لتعزيز الاستقرار والعدالة في المجتمع. تبرز الحاجة إلى مراجعة التشريعات دور الضبط الإداري كأداة حيوية تضمن عدم تجاوز السلطات الإدارية لصلاحياتها، ما يسهل على الأفراد فهم حقوقهم ويساهم في بناء ثقة أكبر بين المواطن والجهات الحكومية [٣٩].

تحظى التشريعات العامة بأهمية بالغة في تنظيم الضبط الإداري، حيث تشمل مجموعة من القوانين التي تحدد السلطات والاختصاصات التي تُمنح للجهات الإدارية. هذه التشريعات تعتمد على إطار قانوني يتضمن القوانين المحلية، الوطنية، والأحيانًا الاتفاقيات الدولية. من بين الأدوات التي تحكم الضبط الإداري، تُعتبر القرارات الإدارية، اللوائح التنفيذية، والتوجيهات الإدارية الشاملة، حيث تعمل على خلق بيئة يستجيب فيها الإداريون للتحديات واستثنائيات الظروف [٤٠].

المطلب الاول:

الضبط الإداري في التشريعات الوطنية

تعتبر وسائل الضبط الإداري من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تنظيم سلوك الأفراد وتحقيق النظام العام، خاصة في الظروف الاستثنائية. في إطار التشريعات الوطنية، يتم تحديد آليات ووسائل الضبط الإداري بما يتناسب مع السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. تتضمن هذه الوسائل عادةً القوانين واللوائح التي تمنح السلطات التنفيذية الصلاحيات اللازمة للتدخل في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وفرض القيود عند الحاجة. يتنوع نطاق هذه الصلاحيات من دولة لأخرى، حيث يمكن أن تشمل السيطرة على الأسعار، الرقابة الصحية، أو تنظيم التجمعات العامة. كما تسلط التشريعات على أهمية حماية الحقوق الفردية، مما يخلق توازناً بين الصلاحيات الممنوحة للسلطات وحقوق الأفراد ضمن إطار القانون[٤١].

من هنا، يظهر جلياً أهمية التدابير والوسائل المختلفة التي يعتمدها الضبط الإداري في الأوقات العصيبة التي تمر بها المجتمعات. فعلى سبيل المثال، في حالات الأزمات الصحية أو الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على حياة الأفراد، يمكن أن تتخذ الحكومات إجراءات استثنائية ومشددة تشمل فرض حظر التجول على المواطنين، أو إغلاق المؤسسات العامة والخاصة، أو تنظيم حركة الأفراد وتقليل التجمعات. تهدف تلك التدابير الاحترازية إلى حماية المجتمع ككل والحفاظ على الصحة العامة، وفي الوقت ذاته تثير بعض التساؤلات والجدل حول حدود تلك الإجراءات وتأثيرها المحتمل على الحريات العامة. لذا لابد من التأكيد على ضرورة وجود إطار قانوني واضح يحدد بشكل دقيق الصلاحيات الممنوحة للسلطات، بما يضمن عدم تجاوزها للأعمال المنصوص عليها قانونياً، ويحافظ على حقوق الأفراد ويوازن بين المصلحة العامة وحقوق المواطنين(٤٢).

يُشكل الإطار التشريعي الضامن لمدى فعالية وسيلة الضبط الإداري، حيث يمنح الهيئات الرقابية القدرة اللازمة لتقييم وتنفيذ القوانين ذات الصلة بكل كفاءة وفاعلية. يرتبط ذلك ارتباطًا وثيقًا بمسؤولية الدولة الأساسية في تقديم الخدمات العامة وضمان رفاهية المواطنين بصورة مستمرة، مما يتطلب توازناً دقيقًا للغاية بين فرض الضوابط اللازمة للحفاظ على النظام وبين الحفاظ على التزام الدولة بالحقوق الأساسية التي يكفلها القانون. (٤٣).

المطلب الثاني:

الضبط الإداري في التشريعات الدولية

الضبط الإداري في التشريعات الدولية يشير إلى مجموعة شاملة من الآليات والسياسات المعقدة التي تهدف إلى تنظيم الشؤون العامة والحفاظ على النظام والسلم داخل الدول. يُعتبر هذا الأمر ضرورياً وحيوياً، خاصة في الأوقات الاستثنائية التي تتطلب اتخاذ إجراءات خاصة وسريعة من قبل الحكومات. يميل المجتمع الدولي في هذه الأوقات إلى وضع إطار قانوني شامل يكفل للدول إمكانية ممارسة الضبط الإداري بطرق تتماشى مع المعايير الأخلاقية والقانونية القابلة للتطبيق. وهذا، بدوره، يعزز من استقرار الدول ويؤمن حقوق المواطنين بفعالية، مما يساعد على بناء الثقة بين الحكومة والشعب. تتنوع الأدوات والأنظمة التي يعتمدها القانون الدولي، فهي تشمل معاهدات واتفاقيات تختلف حسب الظروف والمتطلبات الخاصة بكل دولة. كما تشمل هذه الأنظمة مبادئ تتعلق بحقوق الإنسان والكرامة البشرية قبل كل شيء(٤٤).

تتضمن التشريعات الدولية في هذا السياق معايير تلزم الدول بحماية الحقوق الفردية، حتى وسط الأزمات. على سبيل المثال، تضع المواثيق الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قيوداً على كيفية ممارسة الدول لضبطها الإداري، مُؤكدةً على ضرورة التناسب والضرورة في أي إجراءات قد تؤثر على الحريات الأساسية. بينما قد تُحجم الدول في بعض الأحيان عن الالتزام بهذه المعايير، تظل هذه التشريعات بمثابة قاعدة مرجعية تخدم المجتمع الدولي في تقييم شرعية الأفعال الحكومية(٤٥).

فضلاً عن ذلك، ينص القانون الدولي على أهمية التعاون بين الدول في نطاق الضبط الإداري، وهو ما يسهم بشكل كبير في تعزيز القدرة على مواجهة التحديات العابرة للحدود التي تشمل الإرهاب والأوبئة والتغيرات المناخية. إن نظام مجالس الأمم المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف يوفر منصة فعّالة للتفاوض وتبادل الأفكار حول أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في هذا المجال. بالتالي، يساعد الضبط الإداري في التشريعات الدولية الدول على ضمان التوازن الدقيق بين الحاجة إلى الأمن والاستقرار وبين الحفاظ على حقوق الأفراد، مما يسهم بشكل كبير في تعزيز الأطر القانونية المنسجمة مع المعايير الدولية وتدعيم سيادة القانون(٤٦).

المطلب الثالث:

التحولات في مفهوم الضبط الإداري

شهد مفهوم الضبط الإداري تحولات ملحوظة وكبيرة مع تطور نظم الحكومات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تأثرت بها المجتمعات على مر الزمن. في السابق، كان الضبط الإداري يركز بشكل كبير على الإجراءات التقليدية والتطبيقات القانونية الصارمة، حيث كان يعتد بالمراقبة المباشرة والسلطة التنفيذية القوية كوسائل رئيسية لضمان النظام والاستقرار. لكن مع دخول العصر الرقمي وزيادة تعقيد التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية، نشأت الحاجة الملحة إلى دمج تقنيات جديدة واستراتيجيات مبتكرة تساهم في إعادة تعريف وتطوير مفهوم الضبط الإداري ليكون أكثر ملاءمة وفاعلية(٤٧).

استنادًا إلى هذه التحولات المهمة، يُعتبر الضبط الإداري المعاصر نموذجًا متميزًا يتجاوز بكثير حدود القوانين والأوامر التقليدية، ليصل إلى ممارسات تتسم بالاستجابة السريعة والفعالة، والتكيف مع الظروف المتغيرة بشكل ملحوظ، خاصةً خلال الأزمات التي تمر بها المجتمعات. على سبيل المثال، الأحداث الاستثنائية مثل الأوبئة أو الكوارث الطبيعية التي تهدد صحة وسلامة المواطنين، تتطلب استجابة فورية وفعالة تدمج بين الإبداع والتقنية الحديثة، مما يستدعي من الجهات المسؤولة والمختصة تطوير آليات جديدة ومتقدمة للتواصل والمراقبة وإدارة الأزمات. وهذا بدوره يعكس تحولًا حقيقيًا في الثقافة التنظيمية نحو اعتماد نموذج أكثر شمولية وشغفًا ووعيًا بأهمية الاستجابة المستندة إلى التعاون الفعّال بين الحكومة ومختلف الأطراف المعنية(٤٨).

الاستنتاجات الرئيسية:

تُعد وسائل الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية مفاهيم حيوية تتطلب تحليلاً دقيقاً لفهم تأثيراتها على إدارة الأزمات والحفاظ على النظام العام. في سياق الظروف الاستثنائية، يتجلى دور الدولة في إدارة التوترات والمخاطر عبر آليات احترازية تتمثل في توسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية والرقابية. هذا التوسع يُعطيها القدرة على التدخلات السريعة للتعامل مع الأزمات.

يتبين من خلال استعراض وسائل الضبط الإداري أن الفعالية تتوقف على القدرة التنظيمية للدولة وكيفية تطبيقها لهذه الوسائل ضمن إطار زمني محدود. تكمن المعضلة في كيفية تنفيذ السلطات الإجراءات الأمنية دون تجاوز الحدود المعقولة التي قد تؤدي إلى انتهاكات حقوقية. كما تشير المعطيات إلى أن الضبط الإداري، رغم فاعليته في بعض الأحيان،

التوصيات

تتطلب وسائل الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية تحليلًا دقيقًا واستجابة فورية، مما يستدعي تقديم توصيات فعالة تساهم في تحسين الأداء الإداري وتعزيز الكفاءة. في هذا السياق، يوصى:

أولاً: بتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص. هذا التعاون يمكن أن يسهم في تبادل المعرفة والخبرات، مما يؤدي إلى تحسين استراتيجيات الضبط الإداري وضمان استجابة أكثر فعالية للأزمات.

ثانياً، ينبغي تطوير تشريعات مرنة ومتكاملة: تسمح بتكييف الوسائل المستخدمة في الضبط الإداري وفقًا لمتغيرات الظروف الاستثنائية. يتطلب ذلك مراجعة وتعديل القوانين القائمة لتتوافق مع التحديات المعاصرة التي تواجهها الدول، بما في ذلك حالات الطوارئ الصحية أو الأمنية.

ثالثا: وأخيرًا، يستدعي الأمر تعزيز برامج التدريب والتطوير للموظفين الحكوميين المعنيين بوسائل الضبط الإداري. يجب أن تركز هذه البرامج على مهارات إدارة الأزمات واتخاذ القرارات السريعة وكذلك التفاعل مع الجمهور خلال الظروف الاستثنائية.

الخاتمة:

تتجلى أهمية وسائل الضبط الإداري في السياقات الاستثنائية كأداة حيوية لضمان استمرارية النظام وحفظ الأمن في مواجهة التحديات الكبرى. إن الأحداث غير المتوقعة، مثل الأزمات الصحية أو الكوارث الطبيعية، تستوجب استجابة سريعة ومقننة تفادياً للفوضى واحتراما لحقوق الأفراد. لقد أثبتت التجارب التاريخية أن الحكومات بحاجة إلى آليات فعالة قادرة على النزول إلى أرض الواقع، مما يعكس أهمية بناء أطر قانونية واضحة تنظم ممارسة هذه الوسائل.

على الرغم من البعض من النتائج الإيجابية التي يمكن أن تترتب على تطبيق الضوابط الإدارية في الأوقات القاسية، فإنه من الضروري الحفاظ على توازن دقيق بين حماية المجتمع وضمان الحريات الفردية. إن تجاوز هذا التوازن قد يؤدي إلى انتهاكات خطيرة، تدمر الثقة بين المواطن والدولة. لذلك، علاوة على ذلك، تستلزم الظروف الاستثنائية مراجعة دورية فعالة للضوابط الإدارية لضمان ملاءمتها للواقع المتغير. هذا يعني أن الحكومات يجب أن تكون مستعدة لتقييم أدواتها بانتظام وتعديلها حسب الحاجة. الفجوة بين التطورات السياسية والاجتماعية والتشريعات تسمح بانسياب الأزمات بدلاً من التحكم فيها.

المصادر والمراجع

- احمد حمد الفارسي القانون الاداري كلية الحقوق الكويت جامعة الكويت.
- أحمد زين الدين – ٢٠٢٤ .books.google.com – الموت بين المجتمع والثقافة [HTML] .
- ألبير داغر – ٢٠٢٢books.google.com – تيارات فكرية معاصرة من أجل التنمية العربيةdohainstitute.org .
- إمامة غازي المعايطة – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٢ .hnjournal.net – أهمية بطاقة الوصف الوظيفي في أدارة شؤون الموظفين في البلدياتhnjournal.net .
- أماني موسى عبد الجليل – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٢ .hnjournal.net – العلاقة بين القيادة الخادمة والأداء الوظيفي للعاملين: دراسة تطبيقيةhnjournal.net .
- أمل, أحمد – مجلة السياسة والاقتصاد, ٢٠٢٢ .journals.ekb.eg – تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان . ekb.eg
- بن قفة سعاد .archives.univ-biskra.dz – الممارسة الرياضية كاستراتيجية لتحقيق الأمن المجتمعي univ-biskra.dz .
- بوجمعة ادغيش د. السملالي منصور – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٢ hnjournal.net دور المنتخب المحلي في تدبير جائحة كورونا–المجلس الجماعي بإقليم السمارة نموذجاhnjournal.net .
- تحسين جعفر يحيى الرستم – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٤ hnjournal.net – نظرية الظروف الاستثنائية في التشريع والفقه والقضاء hnjournal.net .
- توفيق شحاته– مبادئ القانون الإداري – القاهرة –دار النشر بالجامعات المصرية – الجزء الأول – ١٩٥٥ ص٣٤٣.
- جمال الدين, هبه – مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, ٢٠٢٣ .journals.ekb.eg – الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي . ekb.eg
- جمال حمدان – ٢٠٢٥ .books.google.com – القاهرة [HTML] .
- جيهان عبد السلام – مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, ٢٠٢٣ .journals.ekb.eg – دور التمويل الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقياekb.eg .
- حمدي القبلات , القضاء الاداري الطبعة الثالثة, دار وائل عمان, ٢٠١٩ ص١٨
- حميد حنون خالد ، حقوق الانسان ، ط،١ مكتبة السنهوري: بغداد ،٢٠١٣ ص٧
- رغد لطوفي مجيد – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٤ hnjournal.net – أثر الوعي الاستراتيجي في التعافي الاستراتيجي: دراسة وصفية تحليلية لدائرة الاتصالاتhnjournal.net .
- زكريا, فؤاد. التفكير العلمي..
- سعد بن سرور الغافري, هاشل, أحمد محمد مختار... – مجلة كلية التربية, ٢٠٢٤ .journals.ekb.eg – أثر المؤهل العلمي والطموح المهني على الرضا الوظيفي لدى المعلم العماني وعلى التفكير الريادي والأداء التنافسي لدى طلبته

- شحدة فارع, إيوان فيرلي, لورنس إ. لين جونيور – ٢٠٢٢ books.google.com – دليل أكسفورد في الإدارة العامة dohainstitute.org .
- طعيمه الجرف ، النظرية العامة للقانون الدستوري وتطوير النظام السياسي والدستوري في مصر المعاصرة ،ط،٣دار النهضة العربية : مصر ٢٠٠١.
- عبد الرؤوف هاشم بسيوني نظرية الضبط الاداري في الظروف الطارئة في النظم الوضعية والشرعية
- عبد الغني بسيوني – القانون الإداري – المصدر السابق – ص ٢٨٧ود. عاشور سليمان صالح – ص ١٧٩.
- عبد الغني بسيوني: القانون الإداري،(دراسة تطبيقية الأسس و مبادئ القانون الإداري و تطبيقها في مصر) الناشر المعارف، الإسكندرية ، ص ٣٧٩.
- عبد المنعم بكر, مروة – مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, ٢٠٢٢ jpsa.journals.ekb.eg – الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة فى العراقekb.eg .
- عزمي بشارة – ٢٠٢٣ .books.google.com – مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقاتdohainstitute.org .
- فتحية حويل سليمان سالم – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٣ .hnjournal.net – دور التكنولوجيا في المصارف الإسلامية . hnjournal.net
- مالك بن نبي – ٢٠٢٥ .books.google.com – المسلم في عالم الاقتصاد[HTML] .
- مجموعة مؤلفين – ٢٠٢٣ .books.google.com – الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر والمغرب، ٢٠١١-٢٠١٧ . dohainstitute.org
- مجموعة مؤلفين– ٢٠٢٢ .books.google.com– ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولةdohainstitute.org .
- محمد شريف عبد السلام, أماني... – مجلة كلية التربية, ٢٠٢٣ .mfes.journals.ekb.eg – المواطنة البيئية العالمية لدى طلاب الجامعة على ضوء الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر ٢٠٥٠م دراسة ميدانية بجامعة أسيوطekb.eg .
- محمد فؤاد مهنا , مبادى واحكام القانون الاداري, في ظل الاتجاهات الحديثة, دار المعارف القاهرة ,١٩٨٧.
- محمد كاظم المشهداني، القانون الدستوري الدولة –الحكومة– الدستور، مؤسسه الثقافة الجامعية الاسكندرية..
- محمود حسن وانيس, حدود سلطات الضبط الاداري, رسالة ماجستير , جامعة دمشق , ٢٠١٢-٢٠١٣.
- المختار مطيع، المبادئ العامة للقانون الدستوري والمؤسسات السياسية، شركة بابل للطباعة والنشر، طبعة ١٩٩٥، ص. ٨٦.
- مصطفى وسام عبود – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٤ hnjournal.net – مضامين البرامج السياسية في قناة العراقية الفضائية . hnjournal.net
- مصطفي قلوش، النظم السياسية (القسم الثاني)، دار أكدا، طبعة ١٩٨٣، ص. ٢١٥، أورده, د. هشام حسن مختار بابكر في أطروحته السابقة، ص. ٣٠٦.
- نعيم عطية , الادارة والحرية في اوقات غير عادية, مجلة العلوم الادارية, السنة الواحد والعشرين.
- وحيد جرجس صالح, اماني – مجلة كلية التربية (أسيوط) , ٢٠٢٤ .mfes.journals.ekb.eg رؤية مستقبلية لتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي بمصر على ضوء بعض النماذج العالمية

هوامش البحث

١. م. م رغد لطوفي مجيد – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٤ .hnjournal.net – أثر الوعي الاستراتيجي في التعافي الاستراتيجي: دراسة وصفية تحليلية لدائرة الاتصالات hnjournal.net .

٢. إمامة غازي المعايطة – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٢ .hnjournal.net – أهمية بطاقة الوصف الوظيفي في أدارة شؤون الموظفين في البلدياتhnjournal.net .

٣. فتحية حويل سليمان سالم – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٣ .hnjournal.net – دور التكنولوجيا في المصارف الإسلاميةhnjournal.net .

٤. تحسين جعفر يحيى الرستم – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٤ .hnjournal.net – نظرية الظروف الاستثنائية في التشريع والفقه والقضاءhnjournal.net .

٥ . د. عبد الرؤوف هاشم بسيوني نظرية الضبط الاداري في الظروف الطارئة في النظم الوضعية والشرعية

٦ . شحدة فارع, إيوان فيرلي, لورنس إ. لين جونيور – ٢٠٢٢books.google.com – . دليل أكسفورد في الإدارة العامة . dohainstitute.org

٧ . بن قة سعاد archives.univ-biskra.dz – . الممارسة الرياضية كاستراتيجية لتحقيق الأمن المجتمعيuniv-biskra.dz .

٨ . د. محمد فؤاد مهنا , مبادى واحكام القانون الاداري, في ظل الاتجاهات الحديثة, دار المعارف القاهرة ,١٩٨٧.

٩ . محمود حسن وانيس, حدود سلطات الضبط الاداري, رسالة ماجستير , جامعة دمشق , ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٠ . د. نعيم عطية , الادارة والحرية في اوقات غير عادية, مجلة العلوم الادارية, السنة الواحد والعشرين.

١١ . د. توفيق شحاته– مبادئ القانون الإداري – القاهرة –دار النشر بالجامعات المصرية – الجزء الأول – ١٩٥٥ ص٣٤٣ .

١٢ . د. عبد الغني بسيوني – القانون الإداري – المصدر السابق – ص ٢٨٧ود. عاشور سليمان صالح — ص ١٧٩ .

١٣ . د. حمدي القبلات , القضاء الاداري الطبعة الثالثة, دار وائل عمان, ٢٠١٩ ص١٨

١٤ . د. بوجمعة ادغيش ذ. السملالي منصور – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٢ .hnjournal.net – دور المنتخب المحلي في تدبير جائحة كورونا–المجلس الجماعي بإقليم السمارة نموذجا hnjournal.net .

١٥ . ذ. بوجمعة ادغيش ذ. السملالي منصور – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, مصدر سابق.

١٦. عبد المنعم بكر, مروة – مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, ٢٠٢٢ .jpsa.journals.ekb.eg – الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة فى العراق ekb.eg .

١٧. مجموعة مؤلفين– ٢٠٢٢ .books.google.com– ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة dohainstitute.org .

١٨ . جيهان عبد السلام – مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, ٢٠٢٣ .journals.ekb.eg – دور التمويل الأخضر فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى أفريقيا ekb.eg .

١٩ . محمد شريف عبد السلام, أماني... – مجلة كلية التربية, ٢٠٢٣ .mfes.journals.ekb.eg – المواطنة البيئية العالمية لدى طلاب الجامعة على ضوء الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر ٢٠٥٠م دراسة ميدانية بجامعة أسيوط ekb.eg .

٢٠ . جمال الدين, هبه – مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, ٢٠٢٣ .journals.ekb.eg – الأمن السيبراني والتحول في النظام الدوليekb.eg .

٢١. أحمد زين الدين – ٢٠٢٤ .books.google.com – الموت بين المجتمع والثقافة/[HTML] .

٢٢. د. مصطفي قلوش، "النظم السياسية" (القسم الثاني)، دار أكدا، طبعة ١٩٨٣، ص. ٢١٥، أورده ذ. هشام حسن مختار بابكر في أطروحته السابقة، ص. ٣٠٦.

٢٣ط.د. المختار مطيع، المبادئ العامة للقانون الدستوري والمؤسسات السياسية، شركة بابل للطباعة والنشر، طبعة ١٩٩٥، ص. ٨٦.

٢٤. تحسين جعفر يحيى الرستم – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٤ .hnjournal.net – نظرية الظروف الاستثنائية في التشريع والفقه والقضاءhnjournal.net .

٢٥ . أماني موسى عبد الجليل – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٢ .hnjournal.net – العلاقة بين القيادة الخادمة والأداء الوظيفي للعاملين: دراسة تطبيقيةhnjournal.net .

٢٦ . جمال حمدان – ٢٠٢٥books.google.com – . القاهرة [HTML] .

٢٧ . مجموعة مؤلفين – ٢٠٢٣books.google.com – . الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر والمغرب، ٢٠١١-٢٠١٧ . dohainstitute.org

٢٨ . عزمي بشارة – ٢٠٢٣books.google.com – . مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقاتdohainstitute.org .

٢٩ . أمل, أحمد – مجلة السياسة والاقتصاد, ٢٠٢٢ .journals.ekb.eg – تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودانekb.eg .

٣٠ . مجموعة مؤلفين – ٢٠٢٣ .books.google.com – الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر والمغرب، ٢٠١١-٢٠١٧dohainstitute.org .

٣١ . جمال حمدان – ٢٠٢٥ .books.google.com – القاهرة [HTML] .

٣٢ . سعد بن سرور الغافري, هاشل, أحمد محمد مختار... – مجلة كلية التربية, ٢٠٢٤journals.ekb.eg – . أثر المؤهل العلمي والطموح المهني على الرضا الوظيفي لدى المعلم العماني وعلى التفكير الريادي والأداء التنافسي لدى طلبته

٣٣ . وحيد جرجس صالح, اماني – مجلة كلية التربية (أسيوط), ٢٠٢٤mfes.journals.ekb.eg – . رؤية مستقبلية لتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي بمصر على ضوء بعض النماذج العالمية

٣٤ . سعد بن سرور الغافري , مصدر سابق.

٣٥ . شحدة فارع, إيوان فيرلي, لورنس إ. لين جونيور – ٢٠٢٢books.google.com – دليل أكسفورد في الإدارة العامة . dohainstitute.org

٣٦ . وحيد جرجس صالح, اماني – مجلة كلية التربية (أسيوط), ٢٠٢٤mfes.journals.ekb.eg – . رؤية مستقبلية لتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي بمصر على ضوء بعض النماذج العالميةekb.eg .

٣٧ . حميد حنون خالد ، حقوق الانسان ، ط١، مكتبة السنهوري: بغداد ، ٢٠١٣، ص.٧

٣٨ .

٣٩ . مالك بن نبي – ٢٠٢٥ .books.google.com – المسلم في عالم الاقتصاد[HTML] .

٤٠ . الدكتور عبد الغني بسيوني: القانون الإداري،(دراسة تطبيقية الأسس و مبادئ القانون الإداري و تطبيقها في مصر) الناشر المعارف، الإسكندرية ، ص ٣٧٩.

٤١ . طعيمه الجرف ، النظرية العامة للقانون الدستوري وتطوير النظام السياسي والدستوري في مصر المعاصرة ،ط٣،دار النهضة العربية : مصر ٢٠٠١.

٤٢ . محمد كاظم المشهداني، القانون الدستوري الدولة –الحكومة– الدستور، مؤسسه الثقافة الجامعية الاسكندرية..

٤٣ . مصطفى وسام عبود – مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٤hnjournal.net – . مضامين البرامج السياسية في قناة العراقية الفضائيةhnjournal.net .

٤٤ . حميد حنون خالد ، حقوق الانسان ، ط١، مكتبة السنهوري: بغداد ، ٢٠١٣، ص.٧

٤٥ . ألبير داغر – ٢٠٢٢books.google.com – . تيارات فكرية معاصرة من أجل التنمية العربيةdohainstitute.org .

٤٦ . عزمي بشارة – ٢٠٢٤ .books.google.com – الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار dohainstitute.org .

٤٧ . د. احمد حمد الفارسي القانون الاداري كلية الحقوق الكويت جامعة الكويت.

٤٨ . زكريا, فؤاد. التفكير العلمي.